S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/19
2 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٩٠١ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/500) عملا بقراره ١١٤٥ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن الحالة الأمنية العامة في منطقة الدانوب مستقرة نسبيا. ويلاحظ أيضا أن أداء الشرطة الكرواتية المرضي بوجه عام في المنطقة يعزى بقدر كبير إلى الرصد الشامل الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة وما توليه وزارة داخلية جمهورية كرواتيا من اهتمام خاص للحالة. بيد أن القلق يساور المجلس لأنه برغم التواجد الكبير للشرطة الكرواتية، لم توقف الحوادث وعمليات الطرد والترويع المرتبطة بالسكن والمتصلة بأسباب عرقية، بل وزادت هذه الحوادث في الفترة الأخيرة.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ لأن عددا كبيرا من المقيمين والمشردين الصرب قد هاجروا من جمهورية كرواتيا منذ أواخر عام ١٩٩٦، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى استمرار الحوادث الأمنية، وأعمال الترويع بدوافع عرقية، والحالة الاقتصادية الكئيبة، والعوائق البيروقراطية، والتشريعات التمييزية، وتعطل برنامج العودة. واستمرار هذا الاتجاه يمكن أن يرتب آثارا سلبية خطيرة على العودة إلى مجتمع متعدد الأعراق في جمهورية كرواتيا. ولذلك، يرحب المجلس باعتماد حكومة كرواتيا في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ برنامجا لإعادة وإيواء المشردين واللاجئين والمستوطنين من جديد على صعيد الوطن (S/1998/589) ويطلب تنفيذه فورا وبالكامل على جميع الصعد، بما في ذلك إلغاء قوانين الملكية التمييزية وإنشاء آليات فعالة تتيح للملاك استرداد ممتلكاتهم. ويشدد على أهمية التنفيذ الفوري والكامل لبرنامج المصالحة على جميع الصعد في جميع أنحاء كرواتيا وعلى أهمية منع وقوع حوادث مضايقات وعمليات طرد غير المشروعة والتصدي لها.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد استمرار التزامات حكومة كرواتيا بموجب الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (S/1995/951، المرفق) وكذلك بموجب

020798 020798 98-19159

*9819159

الاتفاقيات الدولية والاتفاقات الأخرى. ويلاحظ المجلس مع الارتياح أن حكومة كرواتيا قد وفت بمعظم التزاماتها فيما يتعلق بتوفير الخدمات العامة والعمل في القطاع العام، المنصوص عليها في الاتفاق الأساسي. بيد أن المجلس يكرر تأكيد أنه لا يزال يتعين الوفاء بعدد من الالتزامات في مجالات من قبيل تنفيذ قانون إعادة الإثبات وقانون العفو، وتسيير أعمال البلديات المحلية والتمويل الدائم لمجلس البلديات المشترك. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس أهمية لجنة المادة ١١، المكونة بموجب أحكام المادة ١١ من الاتفاق الأساسي، بوصفها أداة رئيسية لتشجيع حكومة كرواتيا على الوفاء بالتزاماتها بالكامل ولتأكيد استمرار الالتزام الدولي بإنجاز إعادة الاندماج السلمي بنجاح.

"ويطلب مجلس الأمن إلى حكومة كرواتيا تحسين تصدي الشرطة للحوادث وعمليات الطرد والترويع المرتبطة بالسكن والمتصلة بأسباب عرقية، واتخاذ تدابير أخرى لتعزيز ثقة الجمهور في الشرطة، بما في ذلك عن طريق الإعلام والإجراءات الوقائية التي تتخذها الشرطة. وفي هذا السياق، يشدد المجلس على أهمية تنفيذ المبادئ التوجيهية التي أصدرتها وزارة الداخلية في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وقيام الوزارة بوضع برنامج للمحافظة على الأمن على صعيد المجتمع المحلي.

"ويدعم مجلس الأمن بالكامل أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة ومكتب الأمم المتحدة للاتصال في زغرب. ويرحب بقرار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بنشر مراقبي الشرطة المدنية للاضطلاع، اعتبارا من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بمسؤوليات فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة. ويرحب أيضا بالدعوة التي وجهها ممثل الأمين العام إلى رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كرواتيا لبدء التخطيط للنقل المزمع لمهمة الرصد التي تضطلع بها الشرطة في المنطقة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويؤيد وضع جدول زمني لتسليم مهام فريق الدعم إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويوافق على اعتزام الأمين العام تخفيض عدد مراقبي الشرطة المدنية تدريجيا، وفقا للشروط المحددة في تقريره. ويتطلع المجلس إلى تلقي تقرير من الأمين العام بحلول منتصف أيلول/سبتمبر يورد بالتفصيل الترتيبات المتعلقة بإنهاء ولاية فريق الدعم بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨".

― ― ― ― ―